الأمم المتحدة

A/57/529/Add.2

الجمعية العامة

Distr.: General
12 December 2002

Original: Arabic

الدورة السابعة والخمسون

البند ٨٤ (ب) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: السلع الأساسية

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد وليد **الحديد** (الأردن)

أولا – مقدمة

١ – أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٨٤ (أ) من جدول الأعمال (انظر A/57/529، الفقرة ٢). وقد اتخذت إجراءات بشأن البند الفرعي (ب) في الجلستين ١٢ و ٤٤، المعقودتين في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ويرد في المحضرين الموجزين المتصلين بالموضوع (A/C.2/57/SR.12 و 44) بيان بما جرى خلال نظر اللجنة في البند الفرعي.

ثانيا – النظر في مشروعي القرارين A/C.2/57/L.5 و A/C.2/57/L.73

٢ – في الجلسة ١٢ المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر عرض ممثل فنزويلا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار معنونا ''السلع الأساسية'' (A/C.2/57/L.5)، فيما يلي نصه:

''**إن الجمعية العامة،**

"**إذ تشير** إلى قرارها ٥٥/١٨٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠،

وإذ تشدد على الحاجة الماسة إلى كفالة تنفيذه الكامل،

* سينشر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في سبعة أجزاء، تحت الرمز A/57/529 و Add.1-6.

171202 171202 02-73803 (A)
0273803

"**وإذ تشير** إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠،

"**وإذ تحيط علما** بخطة التنفيذ المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المعقود في جوهانسبرغ، بجنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، ولا سيما الفقرات ٣٨ و ٦١ و ٨٩ و ٩٠ منها، وإذ تدرك أن الزراعة تقوم بدور حاسم في تلبية احتياجات سكان العالم الآخذين في التزايد، وأنها متصلة اتصالا وثيقا بالقضاء على الفقر، وبصفة خاصة في البلدان النامية،

"**وإذ تحيط علما أيضا** ببرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد الممتد من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠ وبالتقرير المتعلق بأقل البلدان نموا، الخاص بعام ٢٠٠٢، ولا سيما الفصلان ٤ و ٦ من الجزء الأول من التقرير،

"**وإذ تحيط علما كذلك** بتوافق آراء مونتيري، المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ولا سيما الفقرتان ٢٨ و ٣٧ منه،

"**وإذ تحيط علما** بنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة،

"**وإذ تحيط علما أيضا** بالأهداف المحددة في إعلان خطة عمل روما لعام ١٩٩٦ وبنتائج مؤتمر القمة العالمي للأغذية بعد مرور خمس سنوات، التي أعادت تأكيد التعهُّد بالقضاء على الجوع،

"**وإذ تحيط علما مع القلق** بتقرير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية، الذي يتناول الاتجاه النزولي لأسعار معظم السلع الأساسية،

"**وإذ تدرك** أن العديد من البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، فضلا عن الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعتمد على السلع الأساسية والبلدان النامية غير الساحلية التي تعتمد على السلع الأساسية، يعتمد اعتمادا شديدا على السلع الأساسية الأولية التي تشكِّل مصدره الرئيسي لإيرادات التصدير ولفرص العمل وتوليد الدخل والمدخرات المحلية، فضلا عن كونها القوة المحركة للاستثمار والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية،

"**وإذ تدرك أيضا** أن التغيرات الهيكلية في الأسواق الدولية للسلع الأساسية، ولا سيما تزايد التركيز في التجارة والتوزيع، تشكِّل تحديات جديدة لمنتجي السلع الأساسية ومصدريها في البلدان النامية،

"**وإذ تعرب عن بالغ قلقها** إزاء ما تخلفه الأحوال الجوية غير المؤاتية من تأثير سلبي على العرض في معظم البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، واستمرار انخفاض معظم أسعار السلع الأساسية والتدني الحاد الذي طرأ في السنوات الأخيرة على أسعار السلع الأساسية التي تهم البلدان النامية بشكل خاص، على نحو يضر بالنمو الاقتصادي للبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، ولا سيما في أفريقيا وأقل البلدان نموا، فضلا عن الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعتمد على السلع الأساسية والبلدان النامية غير الساحلية التي تعتمد على السلع الأساسية،

"**وإذ تعرب عن قلقها** إزاء الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في تمويل وتنفيذ برامج تنويع ناجعة وفي بلوغ إمكانية وصول سلعها الأساسية إلى الأسواق،

"**وإذ تدرك** أن أسعار السلع الأساسية تشكِّل عنصرا هاما في تمكين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من صون القدرة على تحمُّل الدين في الأجل الطويل،

"**وإذ تؤكد من جديد طلبها** إلى منظمة التجارة العالمية أن تيسِّر انضمام البلدان النامية إليها بشروط منصفة معقولة، مع مراعاة خصوصيات كل من هذه البلدان،

"١ - **تشدد** على حاجة البلدان النامية التي تعتمد اعتمادا شديدا على السلع الأساسية الأولية إلى بذل جهود من أجل مواصلة العمل على تنفيذ سياسة محلية وتهيئة بيئة مؤسسية تشجعان على تنويع قطاعي التجارة والتصدير وتحريرهما وتعززان القدرة على التنافس؛

"٢ - **تعرب عن الحاجة الماسة** إلى وضع سياسات وتدابير دولية داعمة لتحسين أداء أسواق السلع الأساسية عن طريق آليات لتشكيل الأسعار تتسم بالكفاءة والشفافية، بما في ذلك بورصات السلع الأساسية، وباستخدام أدوات إدارة المخاطر المتعلقة بأسعار السلع الأساسية إدارة ناجعة فعالة؛

"٣ - **تعرب عن القلق** إزاء تناقص معدلات التبادل التجاري لمعظم السلع الأساسية الأولية، وعلى الأخص فيما يتعلق بالبلدان المصدرة الصافية لهذه السلع، وكذلك إزاء عدم إحراز تقدم في العديد من البلدان النامية صوب بلوغ التنويع،

وتؤكد بقوة، في هذا الصدد، على ضرورة اتخاذ إجراءات على الصعيدين القطري والدولي من أجل تحقيق جملة أمور، من بينها تحسين ظروف الوصول إلى الأسواق والتصدي للعوائق المتصلة بالعرض ودعم عملية بناء القدرات في مجالات عدة، من بينها المجالات التي تساهم فيها المرأة مساهمة فعالة؛

"٤ - **تحث** الحكومات والمؤسسات المالية الدولية على إعادة النظر في نُظم التمويل المعوّض للعجز في حصائل التصدير بغية توفير شبكة أمان مؤقتة للبلدان النامية المنتجة التي تعتمد اعتمادا شديدا على تصدير بضع سلع أساسية؛

"٥ - **تحث** البلدان المتقدمة على إلغاء مخططات دعم المنتجين الذين يتنافسون مع منتجي السلع الأساسية بالبلدان النامية على نحو يؤدي إلى تدني أسعار التصدير في البلدان النامية، أو السعي إلى تقليص هذه المخططات بصورة جذرية؛

"٦ - **تحث أيضا** البلدان المتقدمة النمو على مواصلة دعم ما تبذله البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية من جهود في مجالي التنويع والتحرير، ولا سيما جهود البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، فضلا عن الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعتمد على السلع الأساسية والبلدان النامية غير الساحلية التي تعتمد على السلع الأساسية، من منطلق السعي إلى تعزيز وحدة الهدف والكفاءة، عن طريق جملة أمور تشمل توفير المساعدة التقنية والمالية لدعم المرحلة التمهيدية لبرامج تنويع السلع الأساسية لتلك البلدان؛

"٧ - **تحث** منتجي ومستهلكي كل سلعة من السلع الأساسية على تكثيف جهودهم الرامية إلى تعزيز التعاون والمساعدة المتبادلين؛

"٨ - **تكرر تأكيد** أهمية بلوغ الحد الأقصى لمساهمة قطاع السلع الأساسية في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، مع مواصلة جهود التنويع في البلدان النامية، ولا سيما في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، وبصفة خاصة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، فضلا عن الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعتمد على السلع الأساسية والبلدان النامية غير الساحلية التي تعتمد على السلع الأساسية، وتشدد في هذا الصدد على ما يلي:

"(أ) ضرورة تقديم الدعم الدولي للجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحويل سلعها الأساسية إلى منتجات صناعية، بغية زيادة حصائل صادراتها وتحسين قدرتها التنافسية، تيسيرا لاندماجها في الاقتصاد العالمي؛

”(ب) ضرورة مبادرة البلدان المتقدمة النمو، في سياق عملية تحرير التجارة، إلى تخفيض التعريفات الجمركية القصوى إلى أدنى حد ممكن وإلغاء استخدام السياسات المشوِّهة للتجارة والممارسات الحمائية والحواجز غير الجمركية نظرا لوطأتها ولتأثيرها السلبي على قدرة البلدان النامية على تنويع صادراتها وإجراء عملية إعادة الهيكلة اللازمة لقطاع السلع الأساسية فيها، وكذا لتأثيرها السلبي على تدابير تحرير التجارة التي تتخذها البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، فضلا عن الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعتمد على السلع الأساسية والبلدان النامية غير الساحلية التي تعتمد على السلع الأساسية، وكذلك على الجهود التي تبذلها تلك البلدان من أجل القضاء على الفقر؛

”(ج) ضرورة القيام تمشيا مع خطة التنفيذ المعتمدة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ، بجنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، بتعزيز الدعم المتبادل بين النظام التجاري المتعدد الأطراف والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بما يتمشى مع أهداف التنمية المستدامة، دعما لبرنامج العمل المتفق عليه عن طريق منظمة التجارة العالمية، مع إدراك أهمية الحفاظ على كمال هاتين المجموعتين من الأدوات؛

”(د) هناك حاجة، في ضوء عملية تحرير التجارة المتعددة الأطراف التي أدت إلى تقليص الأفضليات التي تتيحها نظم التجارة التفضيلية، إلى اتخاذ تدابير، حسب الاقتضاء وبما يتمشى مع الالتزامات الدولية، لمعالجة هذا التقليص، ولا سيما بتعزيز المساعدة التقنية ومواصلة تقديم المساعدة المالية إلى البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية ومعالجة ما تواجهه هذه البلدان من عوائق متصلة بالعرض، بغية تحسين القدرة التنافسية لقطاع السلع الأساسية فيها وتذليل ما تواجهه من صعوبات فيما يتعلق ببرامجها الخاصة بالتنويع؛

”(هـ) المبادرة في حينه إلى ممارسة وموالاة التعاون المالي الفعال لتيسير تحكم البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، ولا سيما منها البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، فضلا عن الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعتمد على السلع الأساسية والبلدان النامية غير الساحلية التي تعتمد على السلع الأساسية، بالتقلبات المفرطة في حصائل تصدير السلع الأساسية والمضي قُدما بهذا التعاون؛

”(و) تعزيز التعاون التقني في مجالي نقل التكنولوجيات الجديدة والدراية في عمليات الإنتاج وتدريب الموظفين التقنيين والإداريين والتجاريين في البلدان النامية، وهو عامل يتسم بأهمية فائقة في تحقيق تحسينات نوعية في قطاع السلع الأساسية؛

”(ز) توسيع نطاق التجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب في مجال السلع الأساسية على نحو يعزز أوجه التكامل ويتيح الفرص لإقامة روابط مشتركة بين القطاعات داخل البلدان المصدرة وفيما بينها؛

”(ح) تعزيز الصندوق المشترك للسلع الأساسية وتشجيع البحث والتطوير وتوسيعهما وتكثيفهما، لتطوير الهياكل الأساسية للمؤسسات والتكنولوجيا وخدمات الدعم ولتشجيع الاستثمار، بما في ذلك المشاريع المشتركة التي تنفذ في البلدان النامية الناشطة في قطاعي السلع الأساسية وتجهيز السلع الأساسية؛

”٩ - **تشجع** الصندوق المشترك للسلع الأساسية على أن يقوم، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والهيئات الأخرى ذات الصلة، بمواصلة توسيع نطاق أنشطة حسابه الثاني بتوفير الدعم الضروري الفعال للبحث والتطوير والخدمات الإرشادية في البلدان النامية، بما في ذلك بحوث التكييف المتعلقة بالإنتاج والتجهيز التي تستهدف صغار الحائزين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، بغية توسيع نطاق الأنشطة وبالتالي كفالة المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة كافة؛

”١٠ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى القيام، في إطار ولايته، بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية في تمويل تنويع السلع الأساسية وبإدراج القضايا المتصلة بالسلع الأساسية ضمن ما يقدمه من دعم تحليلي ومساعدة تقنية إلى البلدان النامية فيما يتعلق بمشاركتها الفعالة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف؛

”١١ - **تطلب** من الأمم المتحدة أن تعقد اجتماعا دوليا رفيع المستوى في عام ٢٠٠٣ لمعالجة تناقص معدلات التبادل التجاري وتقلب الأسعار فيما يختص بالسلع الأساسية، مع مراعاة التعهدات الواردة في الفقرة ٨٩ من خطة التنفيذ المعتمدة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؛

”١٢ - **تطلب** إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقريرا عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية، يتضمن تقديرا للخسارة التي لحقت بمصدّري السلع الأساسية نتيجة لاستخدام الإعانات والتدابير الأخرى المشوِّهة للتجارة، فضلا عن الهوة التي تفصل بين أسعار المنتجين و أسعار المستهلكين النهائيين؛

”١٣ - **تقرر** أن تدرج البند الفرعي المعنون ’السلع الأساسية‘ في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين، في إطار البند المعنون ’المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي‘“.

٣ - وفي الجلسة ٤٤ المعقودة في ١١ كانون الأول/ديسمبر، عرض يان كارا (الجمهورية التشيكية) نائب رئيس اللجنة مشروع قرار معنونا ''السلع الأساسية'' (A/C.2/57/L.73)، وقد قدّمه استنادا إلى مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/57/L.5.

٤ - ووجّه انتباه اللجنة إلى بيان بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.2/57/L.73، مقدم من الأمين العام وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة (A/C.2/57/L.78).

٥ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/57/L.73 (انظر الفقرة ٨).

٦ - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل فنزويلا ببيان نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/C.2/57/SR.44).

٧ - ونظرا لاعتماد مشروع القرار A/C.2/57/L.73، قام أصحاب مشروع القرار A/C.2/57/L.5 بسحبه.

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

٨ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

السلع الأساسية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٥٥/١٨٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وإذ تشدد على الحاجة الماسة إلى كفالة تنفيذه الكامل،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[(١)]،

وإذ تحيط علما بالأحكام ذات الصلة الواردة في خطة التنفيذ المعتمدة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[(٢)]،

---

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A..03.II.A.1)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

وإذ تحيط علما ببرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد الممتد من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠[٣] وبالتقرير المتعلّق بأقل البلدان نموا الخاص بعام ٢٠٠٢[٤]،

وإذ تحيط علما كذلك بتوافق آراء مونتيري، المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٥]،

وإذ تحيط علما بالأهداف المحددة في إعلان وبرنامج عمل روما لعام ١٩٩٦[٦] وبنتائج مؤتمر القمة العالمي للأغذية بعد مرور خمس سنوات التي أعادت تأكيد التعهُّد بالقضاء على الجوع،

وإذ تحيط علما أيضا بالإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية[٧]، المعقود في قطر في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١،

وإذ تحيط علما مع القلق بتقرير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية[٨]، الذي يتناول الاتجاه النزولي لأسعار معظم السلع الأساسية[٩]،

وإذ تؤكد من جديد أهمية بلوغ الحد الأقصى لمساهمة قطاع السلع الأساسية في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، مع مواصلة الجهود الرامية إلى التنويع في البلدان النامية، ولا سيما في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، ومراعاة الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٥٥/١٨٣،

وإذ تدرك أن البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، فضلا عن الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعتمد على السلع الأساسية والبلدان النامية غير الساحلية التي تعتمد على السلع الأساسية، تعتمد اعتمادا شديدا على السلع الأساسية الأولية التي تشكِّل مصدرها الرئيسي لحصائل التصدير ولفرص العمل وتوليد الدخل والمدخرات المحلية، فضلا عن كونها القوة المحركة للاستثمار والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية،

وإذ تدرك أيضا أن التغيرات الهيكلية في الأسواق العالمية للسلع الأساسية، ولا سيما تزايد التركيز في التجارة والتوزيع، تشكِّل تحديات جديدة لمنتجي السلع الأساسية ومصدريها في البلدان النامية،

---

(٣) A/CONF.191/11.

(٤) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.D.13.

(٥) تقرير المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٦) انظر: تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، الجزء الأول (روما، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ١٩٩٦)، التذييل.

(٧) A/C.2/56/7، المرفق.

(٨) A/57/381، المرفق.

(٩) المرجع نفسه، الجزء الأول - باء.

وإذ تدرك كذلك أن الزراعة تؤدي دورا حيويا في تلبية احتياجات العدد المتزايد من سكان العالم وأنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالقضاء على الفقر، ولا سيما في البلدان النامية، وإذ تدرك أيضا أن من الضروري تعزيز دور المرأة على جميع الصعد وفي جميع جوانب التنمية الريفية من زراعة وتغذية وأمن غذائي وأن الزراعة المستدامة والتنمية الريفية عنصران أساسيان لتنفيذ نهج متكامل لزيادة إنتاج الغذاء وتعزيز الأمن الغذائي وسلامة الأغذية بطريقة مستدامة بيئيا،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء ما تخلفه الأحوال الجوية غير المؤاتية من تأثير سلبي على العرض في معظم البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، واستمرار انخفاض أسعار السلع الأساسية والتدني الحاد الذي طرأ في السنوات الأخيرة على أسعار معظم السلع الأساسية التي تهم البلدان النامية بشكل خاص مما يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي للبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، ولا سيما في أفريقيا وأقل البلدان نموا، فضلا عن الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعتمد على السلع الأساسية والبلدان النامية غير الساحلية التي تعتمد على السلع الأساسية،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في تمويل وتنفيذ برامج تنويع ناجعة، مما يعتبر عنصرا أساسيا في التنمية المستدامة وفي بلوغ إمكانية وصول سلعها الأساسية إلى الأسواق،

وإذ تؤكد الحاجة إلى تحويل صناعي محلي في إنتاج السلع الأساسية في البلدان النامية، ولا سيما في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، بغرض تعزيز الإنتاجية وتثبيت العائدات من الصادرات وزيادتها، مما يشجع بالتالي على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في البلدان النامية واندماجها في الاقتصاد العالمي،

وإذ تدرك أن أسعار السلع الأساسية تشكِّل عنصرا هاما في تمكين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمعتمدة على السلع الأساسية من صون القدرة على تحمُّل الدين في الأجل الطويل،

١ - **تشدد** على حاجة البلدان النامية التي تعتمد اعتمادا شديدا على السلع الأساسية الأولية إلى بذل جهود من أجل مواصلة العمل على تنفيذ سياسة محلية وتهيئة بيئة مؤسسية تشجعان على تنويع قطاعي التجارة والتصدير وتحريرهما وتعززان القدرة على التنافس؛

٢ - **تعرب عن الحاجة الماسة** إلى وضع سياسات وتدابير دولية داعمة لتحسين أداء أسواق السلع الأساسية عن طريق آليات لتشكيل الأسعار تتسم بالكفاءة والشفافية، بما في ذلك بورصات السلع الأساسية، وباستخدام أدوات لإدارة المخاطر المتعلقة بأسعار السلع الأساسية إدارة ناجعة فعالة؛

٣ - **تعرب عن القلق** إزاء تناقص معدلات التبادل التجاري لمعظم السلع الأساسية الأولية، وعلى الأخص فيما يتعلق بالبلدان المصدرة الصافية لهذه السلع وكذلك إزاء عدم إحراز

تقدم في العديد من البلدان النامية صوب بلوغ التنويع، وتؤكد بقوة، في هذا الصدد، على ضرورة اتخاذ إجراءات على الصعيدين القطري والدولي من أجل تحقيق جملة أمور، من بينها تحسين ظروف الوصول إلى الأسواق والتصدي للعوائق المتصلة بالعرض ودعم عملية بناء القدرات في مجالات عدة، من بينها المجالات التي تساهم فيها المرأة مساهمة فعالة؛

٤ - **تحث** الحكومات وتدعو المؤسسات المالية الدولية كي تواصل تقييم فعالية نُظم التمويل المعوض للعجز في حصائل التصدير، وتشدد في هذا الصدد على أهمية تمكين البلدان النامية المنتجة للسلع الأساسية من حماية نفسها من المخاطر بما فيها الكوارث الطبيعية؛

٥ - **تحث** البلدان المتقدمة النمو على مواصلة دعم ما تبذله البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية من جهود في مجالي التنويع والتحرير، ولا سيما جهود البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، فضلا عن الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعتمد على السلع الأساسية والبلدان النامية غير الساحلية التي تعتمد على السلع الأساسية، من منطلق السعي إلى تعزيز وحدة الهدف والكفاءة، عن طريق جملة أمور تشمل تقديم المساعدة التقنية والمالية لدعم برامج تنويع السلع الأساسية؛

٦ - **تحث** منتجي ومستهلكي كل سلعة من السلع الأساسية على تكثيف جهودهم الرامية إلى تعزيز التعاون والمساعدة المتبادلين؛

٧ - **تكرر تأكيد** أهمية زيادة مساهمة قطاع السلع الأساسية في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة مع مواصلة جهود التنويع في البلدان النامية، ولا سيما في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، وبصفة خاصة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، فضلا عن الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعتمد على السلع الأساسية والبلدان النامية غير الساحلية التي تعتمد على السلع الأساسية، وتشدد في هذا الصدد على ما يلي:

(أ) ضرورة تقديم الدعم الدولي للجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحويل سلعها الأساسية إلى منتجات صناعية، بغية زيادة حصائل صادراتها وتحسين قدرتها التنافسية، تيسيرا لاندماجها في الاقتصاد العالمي؛

(ب) في مجال الزراعة يكون من المهم الوفاء، دون حكم مسبق على نتائج المفاوضات، بالالتزام بالمفاوضات الشاملة التي بدأت بموجب المادة ٢٠ من الاتفاق المتعلق بالزراعة[١٠] على النحو المشار إليه في إعلان الدوحة الوزاري[١١]، من أجل إدخال تحسينات جوهرية في إمكانية الوصول إلى الأسواق وتخفيض جميع أوجه دعم الصادرات بهدف إلغائها تدريجيا وتحقيق تخفيضات كبيرة في الدعم المحلي المشوه للتجارة ومواصلة المفاوضات بشأن

---

(١٠) انظر *Legal Instruments Embodying the Results of the Uruguay Round of Multiple Trade Negotiations, done at Marrakesh on 15 April 1994* (GATT secretariat publications, Sales No.GATT/1994-7).

(١١) انظر A/C.2/56/7، المرفق، الفقرة ١٣.

إمكانية وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق بهدف خفض التعريفات أو إلغائها حسب الاقتضاء بما في ذلك خفض أو إلغاء الحدود القصوى للتعريفات، والتعريفات المرتفعة، والتصعيد الجمركي فضلا عن الحواجز غير التعريفية، ولا سيما فيما يتعلق بمنتجات التصدير المهمة للبلدان النامية، وتنفيذ المجالات الأخرى المناسبة من برنامج عمل منظمة التجارة العالمية؛

(ج) ضرورة القيام، تمشيا مع خطة التنفيذ المعتمدة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المعقود في جوهانسبرغ، بجنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٦ آب/ أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، بتعزيز الدعم المتبادل بين النظام التجاري المتعدد الأطراف والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بما يتمشى مع أهداف التنمية المستدامة، دعما لبرنامج العمل المتفق عليه عن طريق منظمة التجارة العالمية، مع إدراك أهمية الحفاظ على كمال هاتين المجموعتين من الأدوات؛

(د) هناك حاجة، في ضوء عملية تحرير التجارة المتعددة الأطراف التي أدت إلى تقليص الأفضليات التي تتيحها نظم التجارة التفضيلية، إلى اتخاذ تدابير، حسب الاقتضاء وبما يتمشى مع الالتزامات الدولية، لمعالجة هذا التقليص، لا سيما بتعزيز المساعدة التقنية ومواصلة تقديم المساعدة المالية إلى البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية ومعالجة ما تواجهه هذه البلدان من عوائق متصلة بالعرض، بغية تحسين القدرة التنافسية لقطاع السلع الأساسية فيها وتذليل ما تواجهه من صعوبات فيما يتعلق ببرامجها الخاصة بالتنويع؛

(هـ) المبادرة في حينه إلى ممارسة وموالاة التعاون المالي الفعال لتيسير تحكم البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، ولا سيما منها البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، فضلا عن الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعتمد على السلع الأساسية والبلدان النامية غير الساحلية التي تعتمد على السلع الأساسية، بالتقلبات المفرطة في حصائل تصدير السلع الأساسية، وتشدد في هذا الصدد على أهمية مواصلة التنويع كجزء من الحل الطويل الأجل؛

(و) يعتبر تعزيز التعاون التقني في مجالي نقل التكنولوجيات الجديدة والدراية في عمليات الإنتاج وتدريب الموظفين التقنيين والإداريين والتجاريين في البلدان النامية عاملا ذا أهمية فائقة في تحقيق تحسينات نوعية في قطاع السلع الأساسية؛

(ز) من شأن توسيع نطاق التجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب في مجال السلع الأساسية أن يعزز أوجه التكامل ويتيح الفرص لإقامة روابط مشتركة بين القطاعات داخل البلدان المصدرة وفيما بينها؛

(ح) هناك حاجة لتشجيع البحث والتطوير وتوسيعهما وتكثيفهما لتطوير الهياكل الأساسية للمؤسسات والتكنولوجيا وخدمات الدعم، ولتشجيع الاستثمار، بما فيه تنفيذ المشاريع المشتركة في البلدان النامية الناشطة في قطاعي السلع الأساسية وتجهيز السلع الأساسية؛

٨ - **تؤكد** الحاجة إلى تعزيز الصندوق المشترك للسلع الأساسية وتشجعه على أن يقوم، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والهيئات الأخرى ذات الصلة، بمواصلة تعزيز الأنشطة المشمولة بحسابه الثاني في البلدان النامية، بفضل مفهومه الخاص بسلسلة العرض، القائل بتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق وموثوقية العرض وتعزيز التنوع وإضافة القيمة وتحسين القدرة التنافسية للسلع الأساسية وتقوية سلسلة السوق وتحسين هياكل الأسواق وتوسيع قاعدة الصادرات وضمان المشاركة الفعالة لكافة أصحاب المصلحة؛

٩ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى القيام، في إطار ولايته، بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية في تشجيع تنويع السلع الأساسية وبإدراج القضايا المتصلة بالسلع الأساسية ضمن ما يقدمه من دعم تحليلي ومساعدة تقنية إلى البلدان النامية فيما يتعلق بمشاركتها الفعالة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف؛

١٠ - **تشجع** الجهود المبذولة لتعزيز التعاون بين المنظمات الدولية ذات الصلة المعنية بقضايا السلع الأساسية؛

١١ - **تدعو** الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى القيام في حدود موارد الميزانية الموجودة، على أن تستكمل من التبرعات حسب الاقتضاء، بتعيين شخصيات مستقلة بارزة لدراسة القضايا ذات الصلة بالسلع الأساسية بما فيها تقلبات أسعار السلع الأساسية وهبوط معدلات التبادل التجاري وأثر ذلك على الجهود الإنمائية للبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، ولتقديم تقرير عن ذلك ينظر فيه مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية، ثم الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين؛

١٢ - **تطلب** إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقريرا عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية، مراعيا فيه جملة أمور من بينها التقرير القائم (٨) والنظر فيه لاحقا حسب الطلب الوارد في الفقرة ١١ أعلاه؛

١٣ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين، في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''، البند الفرعي المعنون ''السلع الأساسية''.